

Distr.: General
18 January 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، ٧-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

مشكلة المخدرات العالمية

تقرير المدير التنفيذي الإثناسوي الثالث

إضافة

خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة
غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة**

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١		أولاً- مقدمة
٦	٣١-٦		ثانياً- التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٦	١٣-٦		ألف- الرصد العالمي للمحاصيل غير المشروعة
٩	٣١-١٤		باء- لحة عامة عن مبادرات التنمية البديلة

* E/CN.7/2005/1.

** تأثر إعداد هذه الوثيقة بتأخر تقديم الردود على الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسوية لفترة الإبلاغ الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠٤).

170205 V.05-80315 (A)



الصفحة	الفقرات
٩	١٨-١٤ ١- وسط آسيا وجنوبها وجنوب غربيها
١١	٢٣-١٩ ٢- جنوب شرق آسيا
١٣	٢٨-٢٤ ٣- المنطقة الآندية دون الإقليمية
١٦	٣١-٢٩ ٤- أفريقيا
١٧	٥٤-٣٢ ثالثا- الاجراءات التي اتخذتها الحكومات
١٧	٣٥-٣٤ ألف- الخطط أو البرامج الوطنية، بما في ذلك خطط أو برامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل غير المشروعة وغيرهما من تدابير الانفاذ
١٨	٣٩-٣٦ باء- التعاون الدولي
١٩	٤١-٤٠ جيم- التمويل وجمع الأموال لأغراض التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة
٢٠	٤٤-٤٢ دال- بناء المؤسسات ودعم المجتمعات المحلية وأنشطة الدعم الأخرى
٢٢	٥٠-٤٥ هاء- رصد برامج التنمية البديلة والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة وتبادل المعلومات
٢٤	٥٤-٥١ واو- تحسين الاطار الاقتصادي للتنمية البديلة
٢٥	٦٥-٥٥ رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - منذ أن اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين في عام ١٩٩٨ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة (القرار د٤٠/٢٠٠ هاء)، أحرز القضاء على زراعة المحاصيل المخدرة بعض التقدم الملحوظ على الرغم مما ووجه من نكسات، ولا سيما في أفغانستان. ويعرض هذا التقرير التدابير التي اتخذتها الحكومات من أجل تنفيذ خطة العمل، حسب ما جاء في الاستبيان الخاص بالتقرير الإثناسنوي الثالث الذي يشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الحكومات على تنفيذ خطة العمل وقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والمعنون "مكافحة زراعة القنب والاتجار به".

٢ - وورد في التقرير الإثناسنوي الأول المدمج المقدم من المدير التنفيذي عن تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين (E/CN.7/2001/16) ما يفيد بأن إنتاج الأفيون على الصعيد العالمي شهد، منذ بداية القرن العشرين، انخفاضا من ما يُقدَّر بنحو ٢٠ ٠٠٠ طن في السنة إلى أقل بكثير من ثلث هذه الكمية خلال عقد التسعينات. ومنذ عام ١٩٩٨، تراجعت النتائج تبعا للتقلبات الكبيرة التي شهدتها الإنتاج في أفغانستان بصورة أساسية. وفي البلدان المنتجة الأخرى يستمر الاتجاه العام النزولي الذي تشهده زراعة خشاش الأفيون غير المشروعة وإنتاج الأفيون على السواء. وبالفعل، وإذا ما استثنينا أفغانستان، فإن زراعة خشخاش الأفيون العالمية أصبحت، في عام ٢٠٠٤، تغطي ما نسبته ٣٢ في المائة من مجموع المساحة التي كانت تغطيها هذه الزراعة في عام ١٩٩٤، فيما بلغ حجم الإنتاج المحتمل من الأفيون ما نسبته ٢٩ في المائة من مجموع الإنتاج المقدّر من الأفيون في عام ١٩٩٤ (انظر الشكل الأول).

٣ - كما شهد الوضع المتعلق بالقضاء على زراعة شجيرة الكوكا اتجاها نزوليا إيجابيا منذ الدورة الاستثنائية العشرين. فقد تضاءلت المساحة المقدرة المزروعة بشجيرة الكوكا على الصعيد العالمي من ما هو أدنى قليلا من ٢١٥ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٥ إلى ١٩٨ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٨ وإلى ١٥٣ ٨٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣. ومن ثم، فقد بلغت المساحة المزروعة في عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٤٣ في المائة من المساحة التي كانت مزروعة في عام ١٩٩٤. وقد خفضت حكومة كولومبيا المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا من مستوى الذروة الذي بلغ ١٦٣ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣، أو ما يعادل ٣١ في المائة من المساحة التي كانت مزروعة في عام ١٩٩٤. وهذا التطور الذي

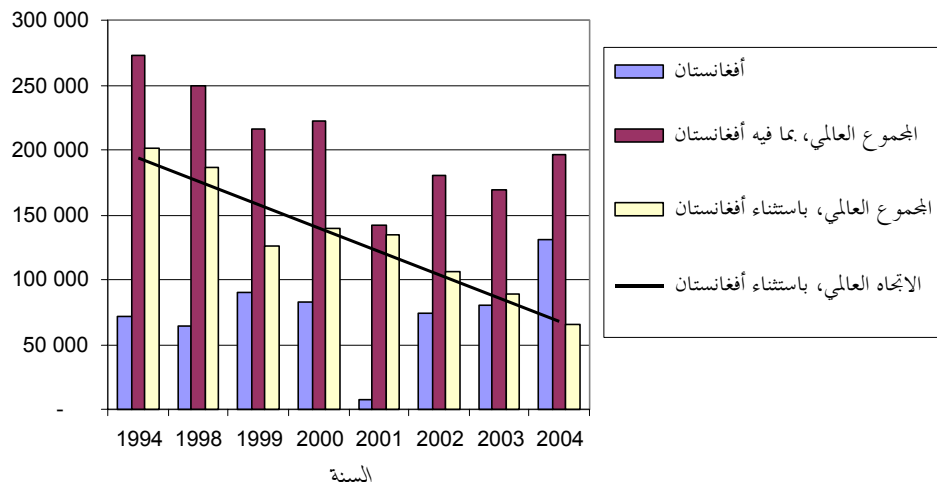
تشهده كولومبيا مماثل لما شهدته بوليفيا وبيرو من انخفاضات كبيرة في زراعة شجيرة الكوكا منذ منتصف التسعينات (انظر الشكل الثاني).

الشكل الأول

زراعة الأفيون بصورة غير مشروعة والإنتاج المحتمل من الأفيون، المجموع في أفغانستان والعالم، خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤

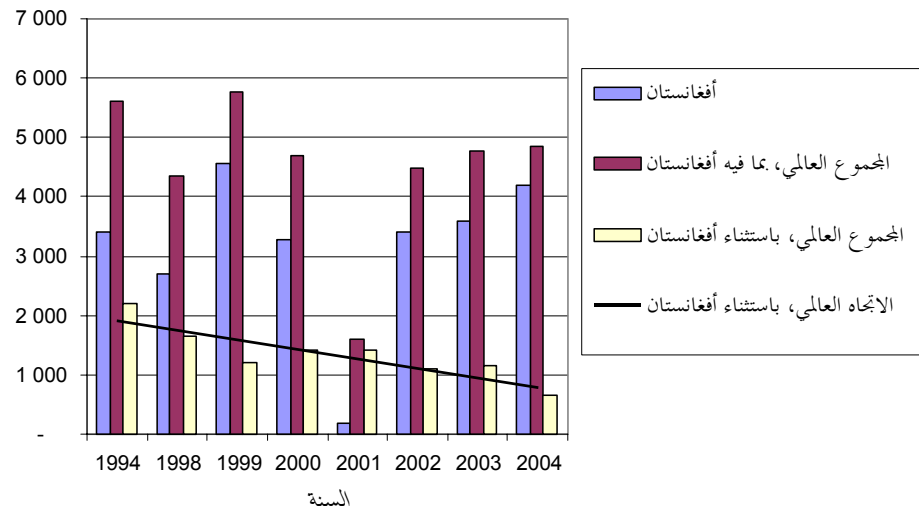
ألف- الزراعة غير المشروعة لحشخاش الأفيون

بالحكتارات



باء- الانتاج المحتمل من الأفيون

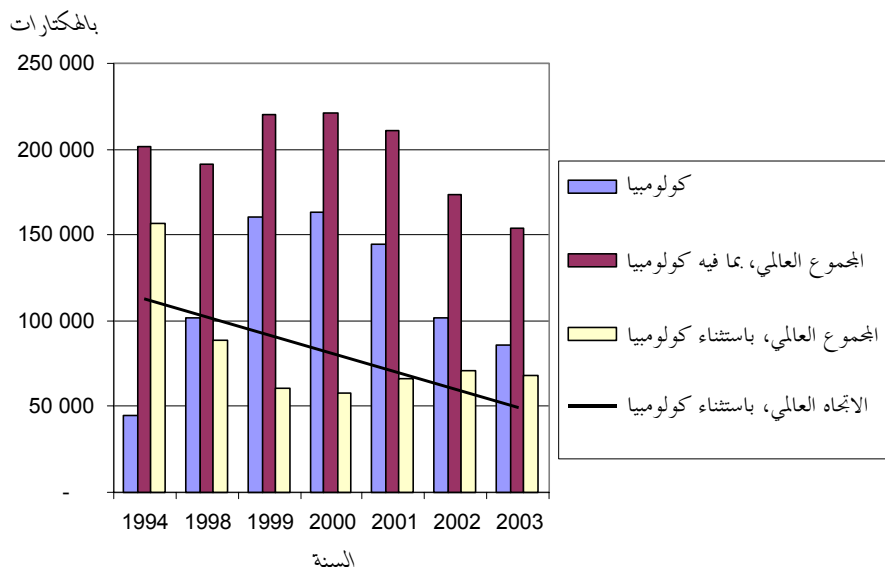
بالأطنان



الشكل الثاني

زراعة شجيرة الكوكا بصورة غير مشروعة والصنع المحتمل للكوكايين، المجموع
في كولومبيا والعالم، خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣^(أ)

ألف- الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا



باء- الصنع المحتمل للكوكايين



(أ) لا تتوفر بعد البيانات المتعلقة بسنة ٢٠٠٤.

٤ - ويتّضح من سجل المعلومات المستقاة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية العشرين أن القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة هو أمر يمكن تحقيقه واستدامته. ومن أجل ضمان استدامة جهود خفض المحاصيل غير المشروعة، من الضروري أن تُشكّل تدابير التنمية البديلة جزءاً لا يتجزأ من سياسات الحكومات المعنية في مجال مكافحة المخدرات وفي مجال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً. وعلاوة على ذلك فإنه وفقاً لما تقرر في خطة العمل، ينبغي أن تتضمن برامج التنمية البديلة نهجاً محسّناً وابتكارية. وينبغي لهذه النهج، جملة من الأمور، أن تعزز مشاركة المجتمع المحلي والقيم الديمقراطية. وأن تشمل على تدابير مناسبة لخفض الطلب وأن تتضمن بُعداً جنسانياً وأن تنقيد بمعايير الاستدامة البيئية. وتهدف برامج التنمية البديلة إلى تزويد المزارعين العاملين في زراعة المحاصيل غير المشروعة بدائل لتوليد الدخل تكون مشروعة ومجدية ومستدامة بغية وضع حد للاعتماد اقتصادياً على زراعة تلك المحاصيل، مما يجعل من الممكن القضاء الدائم عليها.

٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الحكومات على تنفيذ برامج التنمية البديلة، وكثف جهوده الهادفة إلى استبانة وتعزيز أفضل الممارسات وضمان مشاركة المؤسسات المالية الدولية في البرامج الاجتماعية-الاقتصادية والإنمائية من أجل استكمال ودعم تلك المبادرات.

ثانياً - التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ألف - الرصد العالمي للمحاصيل غير المشروعة

٦ - اقتضت خطة العمل من الحكومات الموجودة في مناطق انتاج المحاصيل غير المشروعة إنشاء آليات لرصد هذه المحاصيل. كما طلبت الخطة إلى المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة المعنية، وخصوصاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقديم مساعدة مالية وتقنية كافية لأجل التنمية البديلة (القرار د-٤/٢٠ هاء، الفقرتان ١٠ و ٢٣). وحثّت لجنة المخدرات، في قرارها ٣/٤٢، الحكومات على تصميم وصوغ وتنفيذ آليات وطنية فعّالة لرصد المحاصيل غير المشروعة والتحقّق منها، بما في ذلك إيجاد منهجيات مناسبة تجمع بين المسح الأرضي والجوي والرصد بواسطة السواتل والاستشعار عن بعد؛ وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقوم، من أجل تنفيذ خطة العمل، بإنشاء مصرف ونظام مركزيين للبيانات والمعلومات على أساس المعلومات التي تقدمها الحكومات عن زراعة المحاصيل غير المشروعة، وبمساعدة الحكومات على إنشاء آليات وطنية لرصد

زراعة المحاصيل غير المشروعة المستخدمة في إنتاج المخدرات والتحقق منها، وعلى إنشاء شبكة دولية لمراقبة تلك الزراعة.

٧- واستجابة لتلك الطلبات، استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً عالمياً لرصد المحاصيل غير المشروعة قام، منذ إنشائه، بإيفاد بعثات تقييم وبرمجة إلى البلدان ذات الأولوية التي تشهد معظم الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون، وهي أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، في آسيا؛ وبوليفيا وبيرو وكولومبيا، في أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠٠٣، قدّم المكتب الدعم أيضاً لإجراء دراسة استقصائية عن القنب في المغرب.

٨- ويتكوّن البرنامج العالمي لرصد المحاصيل غير المشروعة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من مشروع دعم عالمي ومن سبعة مشاريع وطنية تُنفذ في البلدان المذكورة. وهو يهدف إلى استحداث وإدانة نظم وطنية لرصد المحاصيل غير المشروعة، تكون قادرة على إنتاج بيانات ومعايير قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي من أجل قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة لعام ٢٠٠٨. أما نظم الرصد الوطنية التي يُساعد المكتب على وضعها فهي مصمّمة وفقاً للخصوصيات الوطنية وتنطوي على عنصر قوي في مجال بناء القدرات. والمشاركة المباشرة من المكتب في هذه النظم تُعزّز شفافية الأنشطة الاستقصائية ومصادقية النتائج المنشورة. ويسر البرنامج نشر أفضل الممارسات المنهجية لدى النظم الوطنية، ويتولى أداء وظيفة مراقبة النوعية بشأن البيانات التي يتم إنتاجها. ويسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سعياً حثيثاً إلى تحسين منهجية الدراسات الاستقصائية باستمرار لكي تتضمن أوجه التقدم في تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. ويتم الجمع بين هذه التكنولوجيات وبين التقييمات الموقعية الموسّعة من أجل تقدير مواقع زراعة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون وحجم هذه الزراعة والتغيرات التي تطرأ عليها. كما إن العمل الميداني يُتيح جمع البيانات عن الغلال والأسعار والإدمان وغيرها من البيانات الاجتماعية - الاقتصادية. وتشكّل البيانات التي تُجمع أثناء الدراسات الاستقصائية صورة فريدة وتفصيلية لمناطق إنتاج المخدرات غير المشروعة وللناس الذين يعيشون فيها، وتمثل معلومات ضرورية تُساهم في صوغ السياسات وفي وضع البرامج وتنفيذها.

٩- وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع نظيراته من الوكالات الوطنية المعنية، نتائج أنشطة رصد المحاصيل غير المشروعة في أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والمغرب وميانمار

(التقارير متاحة في موقع المكتب على شبكة الانترنت على العنوان التالي: www.unodc.org). وقد ظلت نتائج الدراسات الاستقصائية تزود المجتمع الدولي ببيانات أكثر دقة عن الإمدادات العالمية الرئيسية من المخدرات بغية قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة لعام ٢٠٠٨ من أجل القضاء على المخدرات، وشكلت مصدرا أساسيا للمعلومات الواردة في التقرير العالمي عن المخدرات الذي يصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٠- وشملت التطورات الجديدة إعداد أول بحث سنوي حول القنب الهندي في المغرب بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما قام المكتب، رغم المشاكل الأمنية في أفغانستان، بتعزيز أنشطته في مجال الرصد حيث أجرى، بالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية السنوية عن الأفيون، استقصاء لنوايا المزارعين ودراسات تقييمية سنوية سريعة وعمليات رصد شهرية لأسعار الأفيون. وقد أحرز تقدّم منهجي مهم من خلال التعاون مع المعهد الوطني المعني بموارد التربة التابع لجامعة كرانفيلد بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، مع التركيز على أنشطة الرصد في أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، جرى التوقيع على مذكرة تفاهم مع قسم علوم التضاريس والفضاء الأرضي والبنى التحتية التابع لمعهد المسح والاستشعار عن بعد ومعلومات الأراضي التابع لجامعة الموارد الطبيعية والعلوم الحياتية التطبيقية في فيينا، يستفيد بموجبها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خبرة القسم الأكاديمية المتطورة في مجال تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

١١- وقد عزز المكتب قدرته في مجالي الرصد والدعم التقني. فقد تم تعيين فريق يتكوّن من ثلاثة خبراء إقليميين ميدانيين مختصين برصد المحاصيل غير المشروعة لكي يقدموا الخبرة الفنية والدعم المباشرين والمستمرين إلى نظم الرصد والدراسات الاستقصائية الوطنية في أفغانستان وفي المنطقة الآندية دون الإقليمية وفي جنوب شرق آسيا، وتم كذلك تعيين إحصائي إحصاء وخبير في الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لكي يقدموا المشورة المتخصصة إلى كل مشروع من المشاريع الوطنية.

١٢- وثمة بعض المجالات التي تتطلب الاهتمام. فبعد الانخفاض الهام الذي شهدته زراعة شجيرة الكوكا في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ينبغي الآن إتاحة المزيد من المساعدة من أجل رصد احتمالات انتقال هذه الزراعة إلى البلدان المجاورة، وبخاصة إلى إكوادور وفنزويلا. أما الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها زراعة خشخاش الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار فقد جعلت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يُدرج في استقصاءاته، على وجه الأولوية، تقييما للأثر المترتب على الانخفاضات في حياة المجتمعات المحلية المعنية

وفي موارد رزقها. وسوف تكون البيانات والمعلومات الاجتماعية-الاقتصادية بشأن إستراتيجيات مواجهة ذلك الأمر ضرورية لإدامة الانخفاضات التي تحققت إلى الآن في زراعة المحاصيل غير المشروعة. ويظلّ القضاء على زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان مسألة ذات أولوية، وسوف يقدم المكتب المزيد من المساعدة لبناء القدرات الوطنية في مجال رصد المحاصيل. وقد أجرى المكتب بحثاً ميدانية لتقدير غلة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون في عدة بلدان، لكن أساليب التقدير لا تزال بحاجة إلى التحسين. وعلاوة على ذلك، سوف يتواصل تحسين المبادئ التوجيهية المنهجية وإجراءات التدقيق والاعتماد الدولية فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية.

١٣- وفيما يتعلق بالقنب وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩، شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد دراسة استقصائية عن أسواق القنب. ويُتوقع الانتهاء من إعداد هذه الدراسة في منتصف عام ٢٠٠٥ ثم نشرها بعد ذلك.

باء- لحة عامة عن مبادرات التنمية البديلة

١- وسط آسيا وجنوبها وجنوب غربيها

١٤- لم تكن أفغانستان، حتى نهاية التسعينات، واحدة من أفقر البلدان في العالم فحسب، بل كانت أيضاً أكبر منتج للأفيون غير المشروع، حيث بلغ هذا الإنتاج ما نسبته ٧٩ في المائة من الإنتاج العالمي من الأفيون غير المشروع في عام ١٩٩٩. ونتيجة للحظر المفروض بصرامة، انخفض إنتاج الأفيون في هذا البلد في عام ٢٠٠١ ليصل إلى ما يقدر بنحو ١٨٥ طناً، أو ما يعادل ١١ في المائة من الإنتاج العالمي المقدّر. بيد أن الإنتاج في أفغانستان شهد ارتفاعاً منذ عام ٢٠٠٢ إذ بلغ مرة أخرى ما يقارب ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من خشخاش الأفيون. وقد دلت الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠٤، التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على حدوث زيادة بنسبة الثلثين في زراعة خشخاش الأفيون خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، حيث بلغت المساحة المزروعة من هذه المادة مستوى لم يسبق له مثيل قدره ١٣١ ٠٠٠ هكتار. بيد أن سوء الأحوال الجوية والأمراض تسببت في انخفاض غلة الهكتار الواحد من الأفيون إلى ٢٠٠ ٤ طن، أي بزيادة قدرها ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٤ (مقارنة بالغلة التي تحققت في عام ٢٠٠٣ وقدرها ٣ ٦٠٠ طن).

١٥- وأصبح اقتصاد الأفيون، البالغة قيمته ٢,٨ بليون دولار، يعادل الآن ما نسبته ٦٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان في عام ٢٠٠٣ (٤,٦ بليون دولار على أساس الأنشطة المشروعة وحدها). ولئن كانت أسعار الأفيون الجاف والأفيون الطازج تشهد اتجاهها نزولياً، فإن أسعار تسليم الأفيون الطازج على مستوى المزرعة لا تزال، مع ذلك، أعلى من الأسعار التي شهدتها النصف الثاني من عقد التسعينات بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف. ويؤدي انخفاض أسعار الأفيون إلى تقليل العوامل التي تحفز المزارعين على زراعة خشخاش الأفيون في المواسم التالية. ومع ذلك، ما زال خشخاش الأفيون يدرّ على المزارعين أرباحاً تربو عن ١٢ ضعفاً عما يدرّ القمح.

١٦- وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وخصوصاً انخفاض مستويات معيشة الكفاف إلى أقصى حد، وضعف بنية القطاع الزراعي الذي يتميز بسوء التسويق، بالاقتران مع استمرار انعدام الاستقرار السياسي، أسهمت في تصوّر أن خشخاش الأفيون يشكّل محسولاً يستطيع، في ظل الظروف الراهنة، أن يدرّ أرباحاً كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لدى بعض المزارعين الأفغان الذين يعيشون عيشة الكفاف والذين يشكل عديدون منهم لاجئين عائدين مثقلين بالديون. ومن ثمّ، فإنّ تقليص إنتاج الأفيون في أفغانستان والحدّ من توافر الهيروين من هذا البلد، على السواء، لا يزالان يعتبران من التحديات الكبرى. بيد أن الوضع في أفغانستان بإمكانه، أن يتيح القيام بعمل ناجح في مجال التنمية البديلة حالما تساعد الأحوال الأمنية على ذلك. فأولاً، تتركز زراعة خشخاش الأفيون في بعض المناطق الجغرافية من البلد. وثانياً، لا تغطي زراعة خشخاش الأفيون سوى ٢,٩ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة (مقارنة بما نسبته ١,١ في المائة في عام ١٩٩٩ عندما حقّق المحصول السنوي رقماً قياسياً). وتتم هذه الزراعة، في أراض مروية. وثالثاً، يعد نصيب أفغانستان من الأرباح المتأتية من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة ضئيلاً مقارنة بالأرباح الكبيرة التي تُجنى على المستوى العالمي. وتبلغ القيمة السنوية لسوق المواد الأفيونية الأفغانية ما يربو عن ٣٠ بليون دولار، مقارنة بالدخل الإجمالي الذي يحقّقه المتّجرون الأفغان والذي يُقدّر بنحو ٢,٢ بليون دولار وبالدخل الإجمالي الذي يحقّقه زراّع الأفيون والبالغ نحو ٠,٦ بليون دولار.

١٧- وقد نفّذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عام ٢٠٠٣، مشروعاً لتوليد موارد رزق بديلة في إقليمين رئيسيين من أقاليم زراعة خشخاش الأفيون في مقاطعة نانغارهار (إقليم رودات وإقليم شاربارهار). وأسهم المشروع في إصلاح البنى التحتية للطرق وفي إعادة تأهيل ٥٨ من شبكات الري المحلية، المعروفة باسم "karezes"، مما أتاح العمل والدخل البديل للمجتمعات المحلية المتضررة. وسعى المشروع إلى التخفيف، في المدى

القصير، من معاناة أكثر الفئات ضعفا التي تضررت بفعل الحظر الذي فرضته الحكومة على زراعة الخشخاش وبفعل حملة القضاء على المحاصيل المصاحبة لهذا الحظر، والتي كانت تعتمد على هذه الزراعة بصفتها مورد دخلها الرئيسي. وفي عام ٢٠٠٤، استهل المكتب مشروعا يهدف إلى دعم الأنشطة الجارية في مجال التنمية البديلة في باداخشان من خلال المساعدة المقدمة لاصلاح البنى التحتية وإيجاد فرص العمل داخل المزارع وخارجها، بما في ذلك إجراء دراسة جدوى لفرص توليد الدخل المشروع داخل المزارع وخارجها. وهذا المشروع يُنفذ بالتنسيق مع أنشطة إثنائية أخرى تضطلع بها شبكة الآغا خان للتنمية وكيانات تابعة للأمم المتحدة وسائر المنظّمات العاملة في المقاطعة، وهو أيضا مكمل لتلك الأنشطة.

١٨- وسعيا إلى تعزيز التنسيق وتفاذي الازدواج، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع قاعدة بيانات للمانحين عن أنشطة مكافحة المخدرات، بما في ذلك مبادرات موارد الرزق البديلة. ويخطط المكتب لتركيز جهوده الرئيسية على التنسيق والخدمات الاستشارية وعلى دمج أنشطة موارد الرزق البديلة في إطار استثمارات المانحين الثنائيين في التنمية الريفية. ومن شأن هذه الأنشطة أن تُفضي إلى دعم مشاريع رائدة واستبانة أفضل الممارسات ومساعدة الوكالات الأخرى العاملة في المناطق الريفية المتضررة من زراعة محاصيل خشخاش الأفيون غير المشروعة على أن تولي المراعاة الواجبة للشواغل المتصلة بمكافحة المخدرات وتدرجها في ما تنفذه من برامج ومشاريع.

٢- جنوب شرق آسيا

١٩- في جنوب شرق آسيا، تقلّصت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون غير المشروع في المثلث الذهبي إلى حوالي ٨٠٠ ٥٠ هكتار في عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل نسبة تقلّص إجمالية قدرها ٧٦ في المائة من المساحة التي كانت مزروعة بخشخاش الأفيون في عام ١٩٩١ وقدرها ٤٠٠ ٢١٠ هكتار تقريبا. وخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ تقلّصت تلك المساحة المزروعة بنسبة ٤٦,٨ في المائة (من ٩٥ ٤٥٢ هكتارا إلى ٥٠ ٨٠٠ هكتار). ويُزرع خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة أساسا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي ميانمار، أما زراعته في تايلند وفيت نام فضئيلة نسبيا حاليا.

٢٠- ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التشجيع على تبادل دول المنطقة للخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية البديلة. وقدم المكتب المشورة والدعم التقني بشأن هذه التنمية، وساعد الحكومات في المنطقة على تنفيذ استراتيجيات للنمو الوطني

وللقضاء على الفقر تهدف إلى خفض الاعتماد اقتصاديا على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة من خلال استبانة وتعميم خطط توفير موارد الرزق البديلة.

٢١- وبينت في التقديرات الواردة في الدراسة الاستقصائية عن الأفيون لعام ٢٠٠٤، التي اشتركت في إعدادها حكومة ميانمار ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون غير المشروع بلغت نحو ٢٠٠ ٤٤ هكتار، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره ٧٣ في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغته في عام ١٩٩٦ (١٦٣ ٠٠٠ هكتار) وانخفاضاً قدره ٤٦ في المائة عن مستوى المساحة المسجل في عام ٢٠٠٢ والمقدر بنحو ٤٠٠ ٨١ هكتار، وانخفاضاً قدره ٢٩ في المائة عن مستوى المساحة المسجل في عام ٢٠٠٣ والمقدر بنحو ٢٠٠ ٦٢ هكتار. واستناداً إلى تلك الدراسة، قُدِّر إنتاج الأفيون بنحو ٣٧٠ طناً، أو ما يساوي انخفاضاً بنسبة ٥٥,٣ في المائة عن الكمية المقدرة في عام ٢٠٠٢ والبالغة ٨٢٨ طناً. وهذه التطورات الإيجابية تجسّد نجاح جهود مكافحة التي تبذلها الحكومة والسلطات المحلية، وتعكس في جزء منها صورة عن وطأة أحوال الطقّس غير الملائمة. وقد أتاح المشروع الذي ينفّذه المكتب في منطقة "وا" (Wa)، دعماً مباشراً للتنمية البديلة وللأمن الغذائي في إقليم مونغ باوك (Mong Pawk) في منطقة "وا" الخاصة التابعة لميانمار. ولكي تشمل الخدمات منطقتي كوكانغ (Kokang) و "وا" على السواء، تم إنشاء شراكة (تعرف باسم مبادرة كوكانغ ووا ("KOWI")) تُنسّق في إطارها جهود كل من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. ويقوم الشركاء في مبادرة "KOWI" بتنسيق أنشطة المساعدة في الميدان، وتقاسم البيانات وتبادل المساعدة اللوجستية كلّما كان ذلك ممكناً. أما المكتب فيستخدم خبرته الطويلة في مجال العمل في هذه المنطقة النائية التي يتعذّر الوصول إليها، والتابعة لولاية شان، من أجل تسهيل إشراك شركاء جدد. وعلى مستوى الحكومة المركزية، ساعد المكتب على تطوير القدرات الوطنية في مجال صياغة وإعداد وتنفيذ ورصد مشاريع للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة ولخفض تعاطي الأفيون.

٢٢- وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على وضع خطة للقضاء على الأفيون. وبدعم من المكتب، تجري الحكومة دراسة استقصائية سنوية عن مدى انتشار زراعة خشخاش الأفيون وتعاطي الأفيون بصورة غير مشروعة. كما يقدّم المكتب المساعدة من أجل تعزيز قدرة الحكومة على إجراء تلك الدراسات. وقد جاء في التقديرات الواردة في الدراسة الاستقصائية عن الأفيون لعام ٢٠٠٤ أن زراعة خشخاش الأفيون غطّت في بداية عام ٢٠٠٤ مساحة قدرها ٦ ٦٠٠

هكتار، مسجلة بذلك انخفاضاً تراكمياً على مدى ست سنوات بلغت نسبته ٧٥ في المائة، وانخفاضاً بلغت نسبته ٤٥ في المائة عن مستوى المساحة المسجل في عام ٢٠٠٢ وقدره ١٢ ٠٠٠ هكتار. وقُدِّر إنتاج الأفيون بنحو ٤٣ طناً في عام ٢٠٠٤، أي بانخفاض بلغت نسبته ٦٤ في المائة عن الكمية المقدرة في عام ٢٠٠٣ والبالغة ١٢٠ طناً. ويقدم المكتب المساعدة المباشرة إلى برامج التنمية البديلة في أربع من المقاطعات الست المعروفة تقليدياً بزراعة خشخاش الأفيون. كما إن هناك خططاً لتقديم هذه المساعدة في المقاطعتين المتبقيتين، مع التركيز على بعض أكثر الأقاليم فقراً. وتشتمل مشاريع التنمية البديلة جميعها على عناصر لخفض الطلب على المخدرات، حيث تُدمج الوقاية والحد من إدمان الأفيون في برامج الصحة والتعليم وعلى نهج مجتمعي إزاء العلاج وإعادة التأهيل. وتهدف البرامج إلى تزويد زُرَّاع خشخاش الأفيون الفعليين والمحتملين بمصادر للدخل البديل، وإلى تعزيز الاستفادة بواسطة نهج تشاركي قوي وتحسينات في الأمن الغذائي وعن طريق خدمات الصحة والتعليم، وكذلك عن طريق متابعة تدابير إنفاذ القانون.

٢٣- وفي فييت نام، تم وضع منهجية قابلة للاستنساخ لأجل توطيد الأنشطة المدرة للدخل البديل للأفيون والمهادفة إلى خفض الطلب على المخدرات في أوساط الأقليات العرقية المشتغلة بإنتاج الأفيون، وذلك أساساً بواسطة تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تقديم الخدمات اللازمة بالتعاون مع التخطيط في المجتمع المحلي. وجرى التأكيد بشكل خاص على تحسين المرافق التعليمية وعلى تطوير قدرة المسؤولين والقرويين، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمنظور الجنساني ولا سيما ما يتعلق بوضعية المرأة في القرى. كما جرى تقديم المساعدة من أجل تعزيز الخدمات المجتمعية لعلاج تعاطي المخدرات والوقاية منه.

٣- المنطقة الآندية دون الإقليمية

٢٤- على امتداد خمس سنوات، منذ عام ١٩٩٨، انخفض مجموع المساحة المكرسة لزراعة شجيرة الكوكا في المنطقة الآندية دون الإقليمية (بوليفيا وبيرو وكولومبيا) بما نسبته ٢٠ في المائة، بحيث بلغ ١٥٣ ٨٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣، وهو أدنى مستوى له منذ ١٤ عاماً.

٢٥- وفي التقرير الإنشائي الثاني المدمج (E/CN.7/2003/2 و Add.1 - Add.6)، أُبلغت لجنة المخدرات بالمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى بلدان المنطقة الآندية لأغراض تحقيق أهداف التنمية البديلة. وفيما يتعلق بالفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣، ركّز المكتب على استحداث صناعات زراعية ذات أسواق مجرّبة، وكذلك على إنتاج المحاصيل النقدية والغذائية والكتل الخشبية المصنوعة من لباب الخشب والمواشي. وقد

كانت الشواغل الرئيسية تتمثل في تحديث منظّمات المزارعين القائمة، وتعزيز الممارسات التجارية التنافسية، وتقديم المساعدة فيما يتعلق بتسويق منتجات التنمية البديلة، والدعوة إلى التخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية، وحماية البيئة. وترد فيما يلي معلومات محدّثة موجزة عن مشاريع التنمية البديلة في بوليفيا وبيرو وكولومبيا منذ عام ٢٠٠٣.

٢٦- وأشارت التقديرات الواردة في الدراسة الاستقصائية عن الكوكا لعام ٢٠٠٣، التي اشتركت في إعدادها حكومة بوليفيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى أن المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا بلغت ٦٠٠ ٢٣ هكتار، أي نصف المساحة المقدّرة في منتصف عقد التسعينات. وقد واصل المكتب، من خلال العمل مع حكومة بوليفيا وبالتعاون مع منظّمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظّمة العمل الدولية، تنفيذ أنشطته وتوسيع نطاقها في مجال إدارة الأحراج، والزراعة الحراجية، والتدريب المهني، وتنمية المنشآت الصغيرة. وشهد عدد الأسر المستفيدة وعدد مناطق التدخّل، على السواء، زيادة كبيرة على مدى السنتين الماضيتين. وفي أعقاب تجارب إيجابية شهدتها مناطق كوشابامبا المدارية، تم استحداث أنشطة زراعية حراجية في منطقة يونغاس دي لاباز في عام ٢٠٠٣. وتستفيد أيضا عدة أقاليم يسكنها السكان الأصليون وكذلك متنزّه كارّاسكو الوطني من المساعدة التي يقدمها المكتب من أجل تعزيز موارد الرزق المستدامة. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ عدد الأسر المستفيدة التي تُدير أراضيها في إطار خطط إدارة الأحراج ونظم الزراعة الحراجية السليمة إيكولوجيا ٧ ٥٠٠ أسرة، فيما تبلغ حاليا مساحة الأراضي التي تشملها إدارة الأحراج ١٧٣ ٠٠٠ هكتار. أما المحاصيل النقدية والغذائية فتُنتج في مساحة أخرى قدرها ٦٠٠ ٧ هكتار تندرج ضمن إطار نظم الزراعة الحراجية. وفي عام ٢٠٠٣، شهدت مناطق كوشابامبا المدارية، في سياق هذا البرنامج، إنتاج منتجات حراجية ومحاصيل زراعية بقيمة سوقية قدرها ٤,٨ مليون دولار. واستمرت برامج للتدريب المهني في مساعدة الشباب على تعلّم وممارسة طائفة متنوعة من المهارات، بما فيها الميكانيك والكهرباء وتجهيز الأغذية وحصاد المحاصيل وتعليبها ومهارات تشغيل الحواسيب وإدارة الأعمال. ومنذ عام ٢٠٠٠، نُظّم ما يقرب من ٦٠٠ دورة دراسية استفاد منها ٨٠٠ ١٤ شخص، وقُدّم الدعم لإنشاء ١٣٣ منشأة صغيرة يعمل فيها ٧٦٥ شخصا.

٢٧- وقد بيّنت التقديرات الواردة في الدراسة الاستقصائية عن الكوكا لعام ٢٠٠٣، التي اشتركت في إعدادها حكومة كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا بلغت ٨٦ ٠٠٠ هكتار، مسجّلة بذلك انخفاضا قدره ١٦ في المائة عن مستوى المساحة المسجل في عام ٢٠٠٢ والمقدّر بنحو ١٠٢ ٠٠٠ هكتار،

وثالث انخفاض سنوي على التوالي منذ عام ٢٠٠٠ حين بلغ حجم المساحة المزروعة آنذاك ١٦٣ ٣٠٠ هكتار. وعملاً بخطة كولومبيا الوطنية الإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وبسياساتها الوطنية في مجال التنمية البديلة، وضعت الحكومة استراتيجية للقضاء على المحاصيل غير المشروعة تستند إلى مشاريع إعادة التحريج ومشاريع الإنتاج الزراعي على السواء. ويهدف برنامج إعادة التحريج إلى استصلاح وحماية النظم الإيكولوجية المتضررة من الاقتصادات غير المشروعة. وفي هذا السياق، قدّم المكتب المساعدة إلى ست من منظمات المزارعين، في ميتا وكاكيتا، مما يفيد ١ ٢٠٠ أسرة ويوفّر لها المساعدة التقنية والتسويقية. وفي عام ٢٠٠٤، قام المكتب بتوسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها لكي تشمل المجتمعات المحلية الأصلية الموجودة في منطقة سيريا نيفادا من متنزه سانتا مارتا الوطني (ماغدالينا). وفي نارينيو، شرع المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في تنفيذ مشروع في عام ٢٠٠٣ يهدف إلى توفير بدائل لتوليد الدخل المشروع لصالح صغار منتجي الكوكا المقيمين على ساحل المحيط الهادئ. وتستفيد ٤٢٥ أسرة من هذا المشروع الذي يستحدث نظم إنتاج قائمة على الاستخدام الرشيد للموارد الحراجية، وعلى حفظ التنوع البيولوجي والاحتفاظ بالعادات الثقافية. ومنذ عام ٢٠٠٢، أبرم اتفاق ناجح مع سلسلة محلات تجارية كبيرة ("سوبرماركت") يمنح شروطاً تجارية تفضيلية لمنظمات المزارعين المدعومة من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٨- وبيّنت التقديرات الواردة في الدراسة الاستقصائية عن الكوكا لعام ٢٠٠٣، التي اشتركت في إعدادها حكومة بيرو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا استمرت في اتجاهها النزولي الذي بدأ في أوائل التسعينات. فقد غطّت هذه الزراعة في عام ١٩٩٨ مساحة قدرها ٥١ ٠٠٠ هكتار، فيما قُدّرت في عام ٢٠٠٣ بنحو ٤٤ ٢٠٠ هكتار، أي ما يعادل نسبة انخفاض إضافية قدرها ٥,٤ في المائة عن المساحة المقدّرة بنحو ٤٦ ٧٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٢. وفي بيرو، تصل مشاريع التنمية البديلة التي يساعد المكتب على تنفيذها إلى ٢١ منظمة من منظمات المزارعين الموجودة في ثمانية من مناطق زراعة الكوكا، مما يفيد ٧ ٣٥٦ أسرة مزارعة. ويقوم المكتب، من خلال العمل ضمن الأطر القانونية والعملية للحكومة وجنبا إلى جنب مع المانحين الآخرين، بتقديم طائفة واسعة من خدمات الإرشاد الزراعي والدعم التسويقي، فضلاً عن تقديم المعدات والبنى التحتية. أما المنتجات المروّج لها فهي زيت النخيل والبن المميّز والكاكاهو العضوي ولباب النخيل والفواكه المدارية والمطاط ولحوم الأبقار. وفي المراحل الأولى من المشروع، يساعد المكتب منظمات المزارعين على إبرام عقود بيع متعددة السنوات مع

المحلات التجارية الكبيرة ("السوبرماركت") ومع منظّات التجارة العادلة والشركات المتعددة الجنسيات. وقد نجحت منتجات زيت النخيل والبن والكافوا في توليد اقتصادات زراعية مشروعة وفي تعزيز التخلي عن زراعة شجيرة الكوكا. وقد شرع المكتب مؤخرًا في العمل مع الحكومة لتحقيق الاستصلاح البيئي للأراضي التي تدهورت حالتها بسبب زراعة شجيرة الكوكا، ولتنفيذ مشاريع تهدف إلى دعم نظم الزراعة الحراجية واستغلال الموارد الحراجية بصورة رشيدة. ومن أجل كفالة الاستدامة التجارية للمنشآت الزراعية المحدية في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة وكفالة استنساخها، يقوم المكتب بتشجيع تقاسم التكاليف وغيره من ترتيبات الشراكة بين مشاريعه وبين الهيئات الأخرى، بما فيها الحكومات والسلطات المحلية والمانحين الثنائيين والقطاع الخاص.

٤ - أفريقيا

٢٩- في عام ٢٠٠٣، قامت حكومة المغرب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بإعداد أول دراسة استقصائية بشأن القنب تهدف إلى تقدير نطاق وحجم زراعة القنب في منطقة الريف. وأوضحت الدراسة الاستقصائية أن هذه الزراعة غطت في عام ٢٠٠٣ مساحة تقدر بحوالي ١٣٤ ٠٠ هكتار من أصل المساحة الاجمالية (١٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع) التي شملتها الدراسة في الأقاليم الخمسة المعنية. وفي منطقة إنتاج القنب، تبين أن ٧٥ في المائة من الدواوير (القرى) و ٩٦ ٦٠٠ مزرعة أنتجت القنب في عام ٢٠٠٣. وشكل هذا العدد ما نسبته ٦٦ في المائة من مجموع عدد المزارع في المنطقة المشمولة بالدراسة. وأجريت الدراسة الاستقصائية الثانية في عام ٢٠٠٤ ومن المنتظر صدورهما في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. ويعمل المكتب حاليًا على دعم حكومة المغرب في مجال وضع خطة عمل لمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظّمة في المغرب.

٣٠- ودعمًا لخطة العمل، من المتوقع أن يقدم المكتب، عن طريق الوكالة من أجل الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، المساعدة إلى حكومة المغرب على تنفيذ استراتيجية شاملة للقضاء على زراعة القنب في المغرب.

٣١- وتتوخى خطة العمل بذل جهد إنمائي واسع النطاق من أجل تعزيز البنى التحتية، وتوفير موارد رزق بديلة والقضاء على زراعة القنب. وتعمل الوكالة من أجل الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالمملكة، بدعم سابق من المانحين وبتنسيق من الدولة المغربية، على الاستثمار بكثافة في خطة العمل. ويتوقع المكتب أن يواصل

القيام بدور في مجال الرصد، وأن يسهم كذلك في تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل وفي الاضطلاع بأنشطة مشاريع مكافحة المخدرات.

ثالثاً- الاجراءات التي اتخذتها الحكومات

٣٢- مقارنة بعدد الردود التي وردت في فترة الإبلاغ الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٢) وعددها ١١٢ ردّاً، قدّمت ٩٠ دولة ردودها على الجزء السادس من استبيان التقرير الإنساني الثالث بشأن خطة العمل، وهو ما يمثل، مع ذلك، أكثر من ضعف عدد الردود التي وردت في فترة الإبلاغ الأولى (١٩٩٨-٢٠٠٠). أما التوزيع الجغرافي للردود فقد ظل إلى حد كبير دون تغيير في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة (أفريقيا، ١٩ في المائة؛ القارة الأمريكية، ١٩ في المائة؛ آسيا، ٢٨ في المائة؛ أوروبا، ٣٢ في المائة؛ أوقيانوسيا، ٢ في المائة). وقد بلغ مجموع عدد الدول التي قدّمت ردوداً على استبيان التقرير الإنساني في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة ٧٠ دولة.

٣٣- ولئن كان تقلص عدد الردود فيما بين فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة يشكل تطوراً غير مرغوب فيه، فقد وردت الردود من جميع البلدان الرئيسية التي تُزرع فيها شجيرة الكوكا بصورة غير مشروعة ومن معظم البلدان التي تشهد زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وكذلك من البلدان التي تُنفذ فيها برامج للتنمية البديلة. وورد لأول مرة ردّ على الاستبيان من أفغانستان، بينما لم يرد، في عام ٢٠٠٤، ردّ على الاستبيان من بعض البلدان المهمة التي قدّمت ردوداً خلال فترة الإبلاغ الثانية (مثل باكستان وتايلند). وقد أبلغت بلدان أخرى متضررة من الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكولومبيا والمكسيك وميانمار) ولشجيرة الكوكا (بوليفيا وبيرو وكولومبيا) عن اتخاذ تدابير لتعزيز التنمية البديلة وخفض زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة والقضاء عليها.

ألف- الخطط أو البرامج الوطنية، بما في ذلك خطط أو برامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل غير المشروعة وغيرهما من تدابير الإنفاذ

٣٤- ذكرت ٣٧ حكومة في ردودها أن لديها خططاً أو برامج وطنية لخفض زراعة المحاصيل غير المشروعة والقضاء عليها. وتبيّن أن البرامج أو الخطط شملت القنب في ٣٢ دولة، وخشخاش الأفيون في ١٩ دولة وشجيرة الكوكا في ٧ دول. أما نسبة البلدان التي أبلغت عن وجود مثل هذه الخطط أو البرامج لديها فقد ظلت دون تغيير، حيث بلغت ٤١

في المائة منذ فترة الإبلاغ الثانية. وأبلغ عدد هام من البلدان (٣٩ في المائة) عن عدم وجود هذه الخطط لديه، في حين ذكرت بلدان أخرى أن زراعة المحاصيل غير المشروعة لا وجود لها لديها أو أنها ضئيلة بحيث لا تبرر وجود برامج للتنمية البديلة وأن المسألة تعالج بواسطة تدابير جارية لإنفاذ القانون. ومن ثم، فإن عدم وجود خطة أو برنامج هو في أغلب الحالات دليل على عدم وجود مشكلة على الصعيد الوطني أو على أن المشكلة غير ذات شأن، وليس دليلاً على عدم اتخاذ أي إجراء. وأبلغ بلدان إثنان غير متضررين من الزراعة غير المشروعة لحشخاش الأفيون أو لشجيرة الكوكا عن أن استراتيجيتيهما الوطنيتين في مجال مكافحة المخدرات تتناولان تحقيق التنمية البديلة من خلال توفير المساعدة التقنية ومنع عرض المخدرات.

٣٥- وثمة بلدان كثيرة أخرى (٤٣ بلداً، أو ما يعادل نسبة لم تتغير منذ فترة الإبلاغ الثانية قدرها ٤٨ في المائة من البلدان المجيبة) أبلغت عن أن خططها الوطنية تشتمل على تدابير للقضاء على المحاصيل غير المشروعة وعلى غير ذلك من تدابير إنفاذ القانون التي تستهدف الزراعة غير المشروعة لحشخاش الأفيون (٢١ بلداً)، ولشجيرة الكوكا (٦ بلدان) وللقنب (٣٨ بلداً).

باء- التعاون الدولي

٣٦- في فترة الإبلاغ الثالثة، أبلغ ١٨ بلداً (٢٠ في المائة من البلدان المجيبة) عن تقديم المساعدة من خلال برامج التنمية البديلة إلى بلدان أخرى على أساس ثنائي أو إقليمي أو متعدد الأطراف. وهذه النتيجة غير مشجعة بالأرقام المطلقة والنسبية عندما تُقارن بعدد الحكومات البالغ ٣٠ حكومة (٢٧ في المائة من البلدان المجيبة) والتي أبلغت عن تقديم المساعدة في فترة الإبلاغ الثانية. وأبلغ ما مجموعه ١٠ بلدان (١١ في المائة من البلدان المجيبة) عن تلقيه للمساعدة بشأن برامج التنمية البديلة، فيما أبلغ ١٢ بلداً (١٣ في المائة من البلدان المجيبة) عن تلقيها للمساعدة بشأن برامج القضاء على المحاصيل؛ ولم تتغير هاتان النسبتان منذ فترة الإبلاغ الثانية.

٣٧- وأشار عدد من البلدان بالتحديد إلى توفير المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف دعماً لبرامج التنمية البديلة، بينما أشار عدد قليل منها إلى أنه قدّم المساعدة الإنمائية إلى بلدان متضررة من زراعة المحاصيل غير المشروعة في المناطق التي تزرع فيها تلك المحاصيل، مع أن برامجها كانت تكميلية وليست موجهة مباشرة للقضاء على المحاصيل. وقدّمت أستراليا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا واليابان معلومات إضافية

عن برامجها في مجال التعاون التقني. ويتبين من الردود أن أفغانستان شكّلت فيما يبدو المحلّ الرئيسي الذي تركّز عليه الاهتمام من حيث المساعدة في مجال التعاون التقني.

٣٨- وأفادت أستراليا بأنها قدّمت الدعم إلى برامج التنمية البديلة في شرق آسيا، عن طريق أحد مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنفّذة مع حكومات تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفيت نام وميانمار، وبأنها قدّمت المساعدة الثنائية لأغراض استبدال المحاصيل غير المشروعة في أفغانستان. وأبلغت ألمانيا عن تقديمها المساعدة الثنائية إلى برامج التنمية البديلة في بوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا، وإلى برامج المكتب في أفغانستان وفيت نام وميانمار. وأبلغت إيطاليا عن تقديمها الدعم إلى برامج المكتب في مجال التنمية البديلة في أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وكولومبيا، وأفادت بأنها قدّمت أيضا الدعم إلى مشاريع ثنائية في أفغانستان وبيرو من خلال برامج التنمية الريفية المنفّذة مع منظّمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٣٩- وأبلغ عدد من البلدان الأخرى عن تقديمها المساعدة إلى برامج للتنمية البديلة. فقد أبلغت شيلي عن تقديمها للمساعدة عن طريق برامجها للتعاون الثنائي، ولا سيما في مجال التدريب. وأفادت كولومبيا بأنها نفّذت أنشطة للتعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف شملت بالخصوص تبادل المعلومات والخبرات. وأفادت مصر بأنها أجرت تبادلا للمعلومات الزراعية مع البلدان المجاورة دعما لمشاريع التنمية البديلة. وأفادت نيجيريا بأنها قدّمت المساعدة في مجالي تبادل المعلومات الاستخباراتية ووسائل التعرّف على المزارع غير المشروعة، وعن طريق توفير التدريب لموظفين تابعين لبلدان أخرى في غرب أفريقيا. وأفادت أوغندا عن تقديمها للمعلومات الاستخباراتية بشأن زراعة القنب غير المشروعة وعن تقديمها للموارد البشرية من أجل تنفيذ العمليات المشتركة للقضاء على هذه الزراعة، وبخاصة في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا. كما أبلغت الفلبين عن تقديمها للمساعدة التقنية.

جيم- التمويل وجمع الأموال لأغراض التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل المخدّرة غير المشروعة

٤٠- أبلغ عدد من الدول المجيبة خلال فترة الإبلاغ الثالثة عن بذل الجهود الرامية إلى ضمان الدعم الدولي لبرامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل. لكن معظم الدول التي قدّمت معلومات بهذا الشأن ذكرت أن تلك البرامج تكاد تكون قد موّلت بالكامل من الموارد المحلية. ولم يكن ثمة سوى عدد قليل من الدول التي قدّمت معلومات عن مصادر تمويل

التنمية البديلة و/أو تدابير القضاء على المحاصيل. وقدمت إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا ونيجيريا معلومات تفيد بأن الموارد الثنائية و/أو المتعددة الأطراف التي حصلت عليها من أجل دعم تلك البرامج شكّلت النسب التالية من مجموع الموارد المستثمرة في هذا المجال: ٩٦ في المائة في بيرو، و٨٣ في المائة في بوليفيا، و٦٦ في المائة في كولومبيا، و١ في المائة في نيجيريا. وأفادت ميانمار بأنها حصلت على مساعدة خارجية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٤١- وأبلغ ما مجموعه ١١ بلدا عن إجراء مفاوضات مع مؤسسات مالية دولية و/أو مصارف إنمائية إقليمية من أجل الحصول على مساعدة مالية لبرامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل؛ ولكن أربعة من هذه البلدان لا غير (هي إكوادور وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكولومبيا) ذكرت أنها حققت نتائج إيجابية بهذا الشأن.

دال- بناء المؤسسات ودعم المجتمعات المحلية وأنشطة الدعم الأخرى

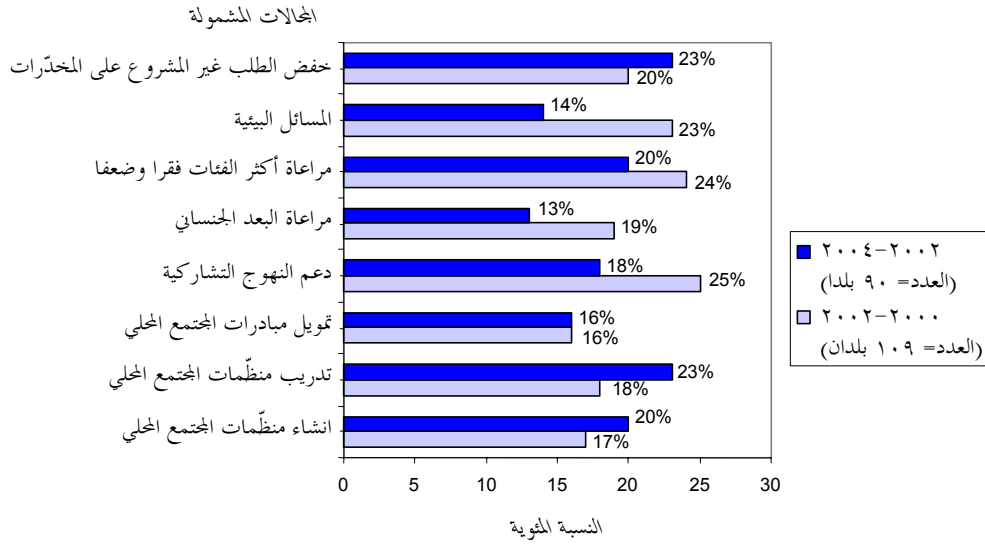
٤٢- ذكر ما مجموعه ٢٤ دولة (٢٧ في المائة من الدول المجيبة) أنه يمتلك الخبرة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية البديلة، مقارنة بما نسبته ٣٢ في المائة من الدول في فترة الإبلاغ الثانية (٣٥ دولة).^(١)

٤٣- وقد ورد ٥١ ردًا إيجابيا على السؤال المتعلق بتقديم الدعم لبناء المؤسسات على الصعيدين المحلي والإقليمي وتوسيع الأنشطة المجتمعية من خلال برامج التنمية البديلة و/أو القضاء على المحاصيل غير المشروعة. كما أفادت ١٦ دولة (١٨ في المائة من الدول المجيبة) بأن برامجها في مجال التنمية البديلة تتيح الأخذ بالنهج التشاركية، فيما ذكرت دول أخرى أنها تراعي نوع الجنس وأكثر الفئات فقرا وضعفا والشواغل البيئية وتدابير خفض الطلب غير المشروعة على المخدرات. ويعرض الشكل الثالث مقارنة بين الردود الواردة في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة.

٤٤- وأدرج ما مجموعه ٢٤ حكومة (٢٧ في المائة من الحكومات المجيبة) المعوقات المالية في أعلى قائمة العراقيل التي تُعيق تنفيذ برامج التنمية البديلة. وذكرت أيضا أن انعدام الهياكل الداعمة والخبرة التقنية ومشاكل التنسيق ١٦ دولة و١٤ دولة و١٢ دولة على التوالي، هي التي تتسبب في المصاعب. ورغم أن هذه الأرقام مازالت مرتفعة، فإنها تعكس تحسّنا ملحوظا مقارنة بالوضع الذي كان سائدا في عام ٢٠٠٢ عندما بلغ عدد الدول التي ذكرت كلا من تلك العقبات ٤٣ و ١٧ و ٢٦ و ١٦ على التوالي. وعند مقارنة مجموعة البلدان المجيبة وعددها ٧٠ بلدا في كلا فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة، يبدو أن عدد البلدان التي تواجه صعوبات انخفاض انخفاضاً بسيطاً (انظر الشكل الرابع).

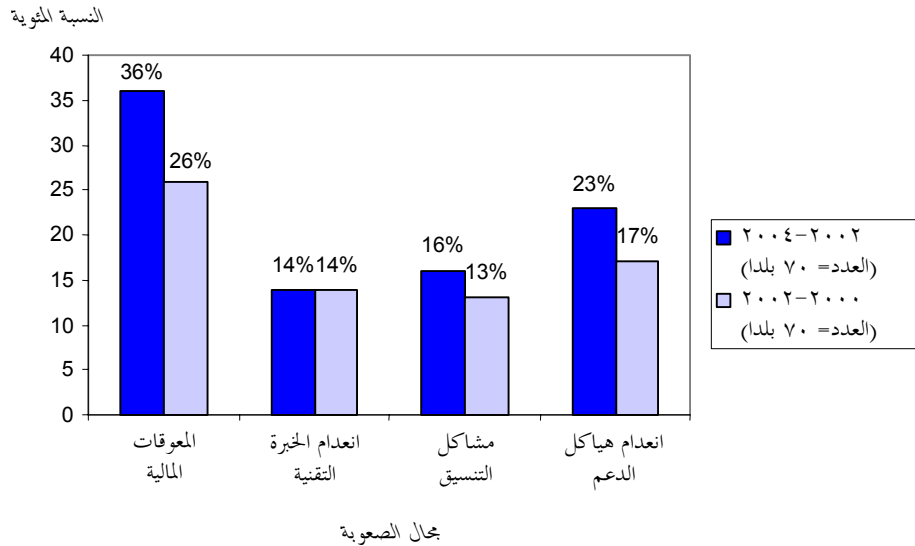
الشكل الثالث

المجالات الهامة التي تناولتها برامج التنمية البديلة و/أو القضاء على المحاصيل مبيّنة كنسبة مئوية من الدول التي أبلغت عنها في ردودها خلال كل من فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة



الشكل الرابع

المجالات التي تشكل صعوبات أمام تنفيذ برامج التنمية البديلة مبيّنة كنسبة مئوية من البلدان التي أبلغت عنها في ردودها خلال كل من فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة



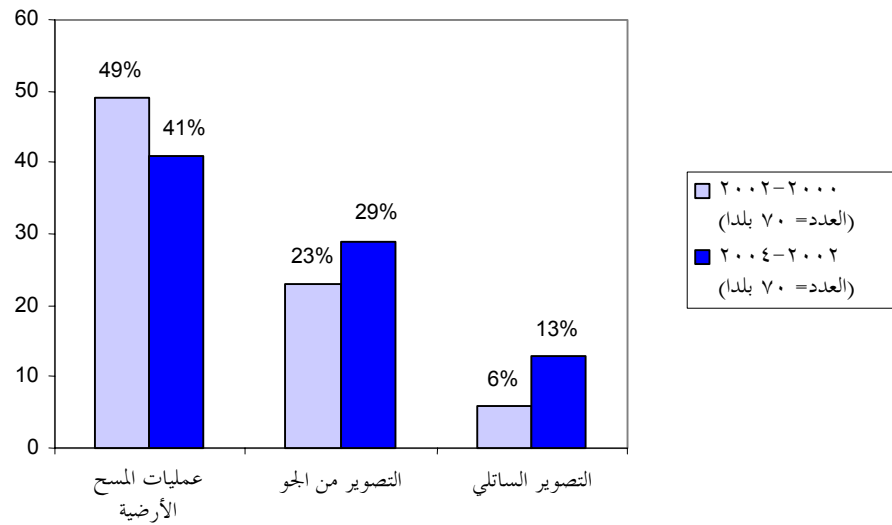
هاء- رصد برامج التنمية البديلة والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة وتبادل المعلومات

٤٥- استمرت الحكومات في إيلاء اهتمام متزايد لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة. وفيما يتعلّق بالوسائل المستخدمة في هذا الرصد، أبلغ ٤١ بلدا عن استخدامه لعمليات المسح الأرضية و٢٤ بلدا عن استخدامه للتصوير من الجو و١١ بلدا عن استخدامه للتصوير الساتلي. ومقارنة بالردود الواردة في فترة الإبلاغ الثانية، يبدو أن نسبة أكبر من البلدان أصبحت تستخدم منهجيات مسح مختلفة لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة. وترد في الشكل الخامس مقارنة بين البيانات الواردة من البلدان البالغ عددها ٧٠ بلدا والمحجية خلال فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة.

الشكل الخامس

الأساليب المستخدمة في رصد زراعة المحاصيل غير المشروعة مبيّنة كنسبة مئوية من الحكومات التي أبلغت عنها في ردودها خلال كل من فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة

نسبة البلدان المحجية



الأسلوب المستخدم

٤٦- وقد شكّل المخبرون مصدر المعلومات الآخر الذي تكرر ذكره في مجال رصد زراعة المحاصيل غير المشروعة، حيث ورد ذكره ٩ مرات، بينما ورد في مرة واحدة ذكر الرؤية الليلية الاستباقية بالأشعة دون الحمراء، والتحقّق الموضعي على الأرض، وتقارير شركات الطاقة، ومعلومات الرابطة الاسكانية، وغير ذلك من التحقيقات والمعلومات المتعلقة بجيابة الموجودات.

٤٧- وظل تقاسم المعلومات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية يمثّل نشاطا هاما تطلع به الحكومات، بحيث أبلغ ٥٠ في المائة من الدول المجيبة خلال فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة أنّها قامت بذلك.

٤٨- وذكر ما مجموعه ٢٢ حكومة (٢٤ في المائة من الدول المجيبة) أنّها تمتلك نظما لرصد وتقييم الأثر النوعي والكمي لبرامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، في مقابل ٢٢ في المائة خلال فترة الإبلاغ ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وقد أجاب ما مجموعه ٢٨ دولة (٣١ في المائة) سلبا عن هذا السؤال، فيما لم تجب عنه ٤٠ حكومة (٤٤ في المائة). وما يظهر من عدم وجود نظم للرصد في هذه البلدان لا ينبغي أن يُفهم على أنه يشير إلى عدم اتخاذ أي إجراء، بل إنه يشير بدلا من ذلك، في معظم الحالات، إلى عدم وجود زراعة للمحاصيل غير المشروعة في أقاليم تلك الدول أو إلى انخفاض مستوى هذه الزراعة التي قد تكون ووجهت بوسائل أخرى. وقد ذكرت ست حكومات أن انعدام الخبرة الفنية و/أو الموارد و/أو المعدات يعتبر واحدا أو أكثر من أسباب عدم حيالها لتلك النظم.

٤٩- ومن بين البلدان الحائزة لنظم الرصد والتقييم،^(٢) قدّم ١٢ بلدا معلومات أيضا عن المؤشرات المستخدمة لقياس أثر برامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل. وأوردت هذه البلدان ذكر مؤشرات شتّى، من بينها التغييرات التي تطرأ على مجموع المساحة المزروعة بمحاصيل مشروعة وغير مشروعة (ذكرت ١٣ مرة)، وحجم الضبطيات (ذكر ٦ مرات) وعدد الاعتقالات (ذكر ٣ مرات)، بينما ذكر مرتين كل من التغييرات في الأحوال المعيشية والاعتماد على المحاصيل غير المشروعة والتغيرات في مواقف المزارعين من زراعة المحاصيل غير المشروعة. وكانت المؤشرات الأخرى المستخدمة أيضا تتعلق بنسبة الاقتصادات المشروعة إلى الاقتصادات غير المشروعة، وعدد المستفيدين، والوصول إلى الخدمات، والأثر البيئي، وبناء المؤسسات، وعدد العمليات المنفّذة، وكميات النباتات المضبوطة وأنواعها، والممتلكات المضبوطة، وعدد الأشخاص الساعين إلى الحصول على خدمات إعادة التأهيل، ومعدلات البطالة. وثمة بلد واحد من البلدان التي أبلغت عن تقديم المساعدة التقنية (ألمانيا) أفاد أيضا

بأن الرصد والتقييم هما جزء لا يتجزأ من برامجه وبأن المؤشرات صُممت بحيث تراعي المنظور الجنساني.

٥٠- ومقارنة بنسبة ٣٠ في المائة من الدول المجيبة خلال فترة الإبلاغ الثانية، أبلغ ٢٩ بلداً (٣٢ في المائة من الدول المجيبة) عن إجراءات تقييمات منتظمة لأثر التدابير المتخذة في مجال إنفاذ القانون والتنمية البديلة. وأفاد ما مجموعه ٣٦ حكومة بأنه يجري اتخاذ تدابير لإنفاذ القانون لمكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة ولاستكمال برامج التنمية البديلة. وأفاد جميع هذه البلدان تقريباً بأن زراعة المحاصيل غير المشروعة تتعرض للاستتصال، حيث تتولى السلطات المعنية تنفيذ عمليات رصد ومراقبة منتظمة من أجل القضاء على هذه المحاصيل عند كشفها، وكذلك من أجل منع وقمع أنشطة الاتجار غير المشروعة. وذكر بلدان إثنان أنهما نفذتا عمليات لرش المحاصيل غير المشروعة بالمبيدات. وأفادت كولومبيا بأن رش المحاصيل غير المشروعة بالمبيدات شكّل لسنوات عديدة جزءاً من خططها الوطنية، وبأن أنشطة الرش صُنعت بشكل يقلّل الأثر الاجتماعي والضرر البيئي الناجمين عنها.

واو- تحسين الإطار الاقتصادي للتنمية البديلة

٥١- قدّم عدد من الدول معلومات عن الأنشطة الراهنة أو المخططة لتحسين الإطار الاقتصادي للتنمية البديلة.

٥٢- ففي منطقة أفريقيا، أبلغت نيجيريا عن عدد من المبادرات التي تراوحت بين تنفيذ برامج لإذكاء الوعي والتماس دعم الشركات للمبادرات الهادفة إلى تعزيز برامج المشاركة المجتمعية وتوليد العمالة، ووضع خطط تعاونية لتوفير بدائل لكل من يعتمد في رزقه على زراعة المحاصيل غير المشروعة. وأفادت سوازيلند بأن المزارعين الذين يقومون بزراعة المحاصيل غير المشروعة يُشجّعون على زراعة محاصيل بديلة. وأفادت توغو بأنها تأخذ بالأنشطة البديلة في مجال توليد الدخل.

٥٣- وفي القارة الأمريكية، أفادت بوليفيا بأن استراتيجيتها المتكاملة الجديدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تهدف إلى توحيد أنشطة التنمية البديلة المنتجة وتوسيعها وتنويعها بغية إيجاد سلاسل إنتاج سوقي تدعم تحويل المواد الزراعية الخام إلى منتجات مصنّعة، وبغية تيسير الوصول إلى الأسواق بشكل محسّن. وأفادت كولومبيا بأنها كثّفت من جهودها الرامية إلى تعزيز الصورة المؤسسية للتنمية البديلة وإلى استحداث علامة تجارية للتنمية البديلة وإلى وضع برنامج لإصدار شهادات الاعتماد الحرجية. وأفادت

إكوادور بأنها نفذت مشروعات لتوليد الدخل في منطقة حدودها الشمالية بهدف تعزيز قدرة المنتجات على المنافسة وزيادة قيمة هذه المنتجات من خلال دعم قدرات التسويق القائمة أو المحتملة من أجل تحقيق زيادة في الإيرادات من العمالة في أوساط المجتمعات المحلية على الحدود الشمالية. وأشارت بيرو إلى أن مشاريع الإنتاج المتصلة بالتنمية البديلة، والقائمة على سلسلة إنتاج متكاملة، تُنفذ بعد موافقة مسبقة على خطة للأعمال تقرّر أحجام المبيعات استناداً إلى ما يُستبان من الأسواق المستهدفة. وقدّمت باراغواي الدعم إلى منظمات المنتجين وعززت التنسيق فيما بين المؤسسات.

٥٤- وفي آسيا، أبلغت الفلبين عن تنفيذ جملة من الإصلاحات الزراعية وعن تعزيز برامج التثقيف وإذكاء الوعي. وأفادت فييت نام بأنها تدرس مسألة استحداث منتجات بديلة أفضل جودة وأسهل مبيعاً، وبأنها قدّمت الدعم إلى المزارعين في شكل مدخلات وبني تحتية وخدمات إنمائية.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٥- استمرت الدول الرئيسية المتضررة من زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا بصورة غير مشروعة في إحراز تقدّم ملحوظ باتجاه القضاء على المحاصيل غير المشروعة وتنفيذ برامج التنمية البديلة. وشكّلت أفغانستان الاستثناء الوحيد من هذا الاتجاه الإيجابي جداً.

٥٦- والردود الواردة في فترة الإبلاغ الثالثة، لدى مقارنتها بالردود الواردة في فترة الإبلاغ الثانية، تشير إلى وجود اتجاه نزولي فيما يتعلق بتدفق الموارد المتعددة الأطراف الداعمة لبرامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل غير المشروعة. وهو اتجاه قابلته، فيما يبدو وإلى حد ما، زيادة في حجم التعاون الثنائي.

٥٧- ورغم أن نسبة أقل من البلدان أبلغت عن المعوقات المالية وانعدام الهياكل الداعمة والخبرة التقنية والتنسيق بصفتها عراقيل تحول دون تنفيذ برامج التنمية البديلة، فإن عدة بلدان ما تزال تواجه مشاكل في هذه المجالات. ومن ثم، فإن من الضروري زيادة حجم مساعدة التعاون التقني وتحسين توجيهها، بما في ذلك المساعدة في مجال بناء القدرات، من أجل تمكين الحكومات المتلقية للمساعدة على مواجهة المسائل المتصلة بتنسيق البرامج مواجهة وافية.

٥٨- والبلدان الرئيسية المتضررة من زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا بصورة غير مشروعة تحتاج إلى الدعم المالي والتقني الإضافي والمستدام من المجتمع الدولي من أجل بلوغ

الأهداف التي حدّدها الدورة الاستثنائية العشرون فيما يتعلق بالقضاء على المحاصيل غير المشروعة. وتعدّ أفغانستان مثالا حيّا، حيث أنّها تحتاج إلى هذا الدعم من أجل مواجهة التحديّ الهائل في مجال إعادة البناء والتنمية والقضاء على المحاصيل غير المشروعة. كما إنّ مكافحة زراعة القنب غير المشروعة تتطلّب من المجتمع الدولي اهتماما متزايدا ومستداما.

٥٩- ويتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل دمج الشواغل المتعلقة بمكافحة المخدرات وذات الصلة بالقضاء على المحاصيل غير المشروعة وتنفيذ برامج التنمية البديلة، في السياسات والبرامج الاجتماعية-الاقتصادية والإنمائية التي تنتهجها الدول المتضررة، وفي أطر المساعدة الإنمائية الخاصة بالوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والمؤسسات المالية.

٦٠- وينبغي بذل المزيد من الجهود، ولاسيما في أوساط البلدان والمنظّمات الدولية والهيئات الأخرى ذات الخبرة في مجال تنفيذ برامج التنمية البديلة، من أجل توثيق ونشر وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. أما أنشطة التنمية البديلة فيجب أن تُستدام وتتواصل على فترات زمنية مطوّلة؛ إذ لا توجد "حلول سريعة". ويجب أن يُتبع النجاح في القضاء على المحاصيل غير المشروعة في الأمد الطويل ببرامج مستدامة لتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية بغية منع عودة هذه المحاصيل للظهور و/أو نقلها إلى مواطن أخرى.

٦١- وينبغي للمجتمع الدولي وللبلدان المتضررة من زراعة المحاصيل غير المشروعة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتنفيذ تدابير مصممة لمنع إعادة زراعة هذه المحاصيل ولتفادي نقلها إلى مواطن أخرى، بما في ذلك إلى النظم الإيكولوجية الهشة وإلى أراضي السكان الأصليين.

٦٢- وينبغي إتاحة المزيد من الدعم لمواصلة تنفيذ وتطوير القدرات الوطنية في مجال مراقبة المحاصيل ولتحسين أساليب مراقبة المحاصيل من أجل مواجهة الأوضاع المستجدة التي تشهد باستمرار زراعة المحاصيل غير المشروعة، بما في ذلك التغيرات الأمنية في الميدان، وأنشطة الاستئصال، وانتقال هذه الزراعة إلى مناطق جديدة.

٦٣- ويجب على التدخلات في مجال التنمية البديلة أن تحدّد أهدافها بشكل جيّد. وينبغي بذل جهود خاصة لتقييم وانتقاء المناطق التي تتيح إمكانات نجاح هذه التدخلات. أما المناطق التي لا تتيح هذه الإمكانيات فلا ينبغي أن تُشكّل هدفا للتنمية البديلة، وينبغي النظر في اتخاذ تدابير ملائمة للقضاء على المحاصيل في تلك الحالات. ويجب أن تُنفذ برامج التنمية البديلة من

خلال إطار قانوني واضح وأن تُستكمل ببرامج لإنفاذ القانون وللقضاء على المحاصيل، حسب الاقتضاء.

٦٤- وإذا ما وضعت في الاعتبار الدعوة الواردة في خطة العمل من أجل مراعاة معايير الاستدامة البيئية (الفقرة ١٨ (و) من القرار د-٤/٢٠ هاء) ومن أجل أخذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١^(٣) في الاعتبار، فإنه ينبغي، لدى وضع برامج التنمية البديلة الجديدة، أخذ النجاح الذي حالف أنشطة التنمية البديلة المنفّذة في الآونة الأخيرة في مجال إدارة الأحراج والزراعة الحرجية في الاعتبار.

٦٥- وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في تقديم المزيد من المساعدة التقنية والمالية لأغراض وضع وإنشاء نُظم لرصد وتقييم الأثر النوعي والكمّي المترتب على برامج التنمية البديلة والقضاء على المحاصيل غير المشروعة.

الحواشي

- (١) عند إجراء مقارنة بين البلدان المجيبة الـ ٧٠ في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة، يتبيّن أنه كان لدى ٢٤ دولة، في عام ٢٠٠٢، الخبرة التقنية لاستهلال برامج التنمية البديلة، مقارنة بـ ٢١ دولة في عام ٢٠٠٤.
- (٢) البلدان التي قدّمت معلومات هي: الاتحاد الروسي، أفغانستان، ألمانيا، أوزبكستان، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جنوب أفريقيا، غواتيمالا، الفلبين، كولومبيا، المكسيك، نيجيريا.
- (٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الثاني.